المحاضرة السابعة

مناهج البحث العلمي

لا يوجد اتفاق بين الكتّاب والخبراء بشأن تصنيف مناهج البحث العلمي ، فنجد من يضيف مناهج وغيره يحذف مناهج أو يختلفون حول اسماءها ، وبشكل عام يمكن ادراج مجموعة من مناهج البحث العلمي في مجال العلوم السياسية هناك نوع الاتفاق حولها معظمها ، وهي :

1. **المنهج الفلسفي المثالي** : وهو منهج استنباطي يستهدف الكشف عما يجب أن يكون عليه الواقع السياسي حتى يكون مثاليا فاضلا ، ومن أبرز من استخدموا هذا المنهج أفلاطون اليوناني خصوصا بصدد فكرته عن المدينة الفاضلة ، وأقرب المناهج إليه هو المنهج القانوني المستخدم في دراسة القانون الدولي حيث إن القانون الدولي هو في النهاية مجموعة مبادئ قانونية مثالية تستهدف تحقيق واقع دولي مثالي ، مثل مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول ...إلخ.
2. **المنهج التاريخي** ، وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك اية حالة سياسية الا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح، ويقول هارولد لاسكي "ان دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول "ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجاتها لمشاكلها انما هي مغايرة للوقت الحاضر ، وان لكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به، وأن الدول في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والاهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان. ورغم ذلك فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية، وعلاقات الدول ، ووسائل تسوية الخلافات، والدبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في عرضها.

ويتم ضمن هذا المنهج الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات المنشورة والمكتوبة هما :

أ. المصادر الاولية ، وهى التي تحتوى على بيانات ومعلومات أصلية وأقرب ما تكون للواقع وهى غالبا ما تعكس الحقيقة ويندر ان يشوبها التحريف . فالشخص الذى يكتب كشاهد عيان لحادثة أو واقعة معينة غالبا ما يكون مصيبا واقرب للحقيقة من الشخص الذى يرويها عنه او الذى يقرأها منقولة عن شخص او اشخاص آخرين . والمصادر الاولية هي التي تصل الينا دون المرور بمراحل التفسير والتغيير والحذف والاضافة ، ومن امثلتها نتائج البحوث العلمية والتجارب وبراءات الاختراع والمخطوطات والتقارير الثانوية والاحصاءات الصادرة عن المؤسسات الرسمية والوثائق التاريخية والمذكرات ....الخ.

ب. المصادر الثانوية ، وهي مثل الكتب المؤلفة وبحوث ومقالات الدوريات وغيرها من المصادر المنقولة عن المصادر الاخرى الاولية منها وغير الاولية .

3. **المنهج الوصفي (الاختباري الصرف)** : وهو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل وتبويب البيانات بهدف تقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع دو ن تأويل أو تفسير من جانب الباحث ، ويستخدم هذا المنهج في دراسات الحالة ، ودراسات المناطق ، وقياسات الرأي العام.

4. **المنهج المقارن** : ويقوم على المقارنة بين واقعين أو أكثر بهدف استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان ولازمان معينين ، وكلما زاد عدد الحالات الخاضعة للمقارنة كلما كانت النتائج أكثر دقة وأهمية. وتعتبر المقارنة ركناً أصيلاً في المنهج العلمي التجريبي.

وتنقسم المقارنة إلى نوعين :

أ. مقارنة اعتيادية ، وهي مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف ، وغالباً ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين . أمّا الاختلاف فغالباً ما يدور حول شكل الظاهرتين المقارنتين: مثل مقارنة الأنظمة السياسية البرجوازيّة بعضها بالبعض الآخر.

ب. مقارنة مغايرة ، وهي مقارنة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أقل من أوجه الاختلاف ، فغالباً ما نمس جوهر الظاهرتين المقارنتين مثال : مقارنة النظام السياسي الامريكي بالنظام السياسي الصيني مثل هذه المقارنة تُعد مقارنة مغايرة وأن التشابه بينهما يمس الاختلاف الجوهري .

5. **المنهج المؤسسي** : وهو منهج دراسة النظم السياسية فيركز على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية) ، والدساتير التي تستند إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة.
6. **المنهج السلوكي** : وهو يقوم على الإفادة من نتائج العلوم السلوكية في مجال الأبحاث السياسية معتبراً أن علم السياسة هو علم ديناميكي يركز على التفاعل بين الظواهر السياسية وبيئتها المحيطة ، حيث إنها ظواهر غير جامدة ، كما يركز هذا المنهج على توجهات ودوافع واستجابات الأفراد والجماعات وتأثير كل ذلك على سلوكهم السياسي.
7. **المنهج العلمي التجريبي** : وهو منهج استقرائي استنباطي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي والتجريب في شأنه بهدف التفسير والتعميم والتوقع. فهو ملاحظة وتجريب من أجل التفسير والتعميم والتوقع .

الملاحظة : الإدراك الأولي للواقع.

التجريب : تكرار الملاحظة.

التفسير : الوصول إلي الحقيقة .

التعميم : صياغة قانون عام يستفاد به في تفسير الواقع.

التوقع : استشراف المستقبل.

بحيث يبدأ الباحث بملاحظة الواقع لكي يصور فرض عمل (فرض أولي) ، ثم يدخل التجريب فإن ثبتت صحة الفرض الأولي يصلح للتفسير ويصير قانوناً علمياً عاماً صالحاً للاستعانة به في فهم الواقع السياسي والتوقع في شأنه.

8. **منهج تحليل النظم** : يُعد دافيد استون من أول العلماء السياسيين الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية ويعرف استون النظام السياسي بأنه "مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر". وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي Sub-System ، إذ أن النظام قد يُعد نظاماً في حد ذاته، كما أنه قد يُعد هو ذاته نظاماً فرعياً في اطار نظام أعلى مستوى منه. بيد أن الأهم من ذلك هو أن التمييز بين الأنظمة، كالتمييز بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي مثلاً، لا وجود له في الواقع العملي، بل لا يعدو أن يكون تمييزاً ذو طبيعة تحليلية. ويُعرف **التحليل بإيجاز بأنه** : "**عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك لهذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط**

علاقاتها ببعضها البعض من جهة. والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى".

وعلى ذلك يعرف النظام السياسي بـ : "**أنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع، والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة**". ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، التغذية العكسية. يقوم تحليل استون للنظام على أربعة مفاهيم أو أسس رئيسة :

أ- النظام ، إنه من المفيد أن ننظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوكياً ونظام من السلوك.

ب- البيئة المحيطة ، إنه من الممكن التفريق بين النظام و بين البيئة التي يعيش فيها يتأثر بها ويؤثر فيها .

ت- الاستجابة ، إن اختلاف وتعدد البنى والعمليات داخل أي نظام يمكن تفسيرها بأنها مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها النظام من خلال استجابته ومواجهته لمجموع المطالب والضغوط التي قد يتعرض لها من البيئة المحيطة أو من داخله .

ث- الاسترجاع (التغذية العكسية) ، إن قدرة النظام على الاستمرار في مواجهته للضغوط التي يتعرض لها تتأثر بوجود وبفعالية المعلومات والمؤثرات التي تأتي إلى صانعي القرار السياسي من البيئة المحيطة .

9. **تحليل المضمون** : ويُقصد به القيام بدراسة موضوعاتية كيفية وكمية للمحتويات أو المضامين، بتصنيف الدلالات الموضوعاتية ضمن فئات رئيسة أو فرعية، أو ضمن مقولات تصنيفية، وتجميعها تحت فكرة معينة. وهناك من يعرف تحليل المضمون بأنه "منهج يتيح بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها .كما يتيح دراسة موقف وسلوك الهيئات والمؤسسات، كتحليل توجهات ومواقف حزب سياسي – مثلا – من خلال افتتاحية الجريدة التابعة له" .

وهكذا، يعد تحليل المضمون أداة وصفية لدراسة محتويات الإرساليات والخطابات والنصوص والملفوظات الشفوية والمكتوبة، إما بطريقة كيفية، وإما بطريقة كمية رمزية. بمعنى أن تحليل المضمون يهدف إلى اختيار عيناته من المحتويات الدلالية الإعلامية أو السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الأدبية أو التربوية بغية توصيفها وتصنيفها ، وتفريعها إلى فئات أساسية وثانوية. ومن ثم، يأتي دور

المعالجة الإحصائية، باستخدام القياس والترميز الرياضي، وتحليل المعطيات المضمونية دلالةً وشكلاً ومقصدية ، ثم استخلاص النتائج وتأويلها، ثم تقديم التوصيات والاقتراحات.

10. **المنهج السوسيولوجي (الاجتماعي)** : ويرى هذا المنهج ان المجتمع هو وعاء السياسة، والبحث السياسي هو بالضرورة بحث اجتماعي لذلك فان هذا المنهج يرمي إلى دراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار علاقات التفاعل والانسجام وعلاقات الصراع والتكيف في المجتمعات وملاحظة كافة الظواهر الاجتماعية السائدة في علاقاتها بالبحث السياسي كعلاقات السيطرة والامر والطاعة والعادات والتقاليد التي تنعكس على الممارسة السياسية فضلا عن انماط السلوك في الجماعات المهنية والقبلية والدينية واللغوية.
11. **منهج التحليل الكمي للسياسة الدولية:** الباحث يبدأ بهذا المنهج بفرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية، تحويل الوقائع إلى أرقام إحصائية تجمعيه، إجراء الاختبارات الكمية على تلك الأرقام. وفي بعض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل البيانات والاحداث التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات. مثال اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية، ونشوب الحروب. بمعنى هل يؤثر عدد الأحلاف الدولية في النسق الدولي على احتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة في الأحلاف.